



United Arab Emirates



استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

2013-2011

# ملامح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

المواطن أولاً

نسعى أن نكون حكومة مسؤولة وفعالة، تتسم بالمرونة والابداع، وتتطلع إلى المستقبل



سنستمر بثبات وإصرار في تنفيذ ما تبيننا من استراتيجيات  
وما رسمنا من خطط وما بدأنا من مشاريع“

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان  
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة







# تمهيد

# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

الإخوة والأخوات الكرام ...  
خية طيبة ...

إنه لمن دواعي سرورنا أن مفهوم التخطيط الاستراتيجي في حكومة دولة الإمارات أصبح أحد الركائز الأساسية والمتأصلة في عمل جميع الجهات الحكومية، حيث تتوحد الجهود، وتحشد الموارد لتحقيق أهداف محددة وغايات مستمدة من رؤية القيادة الرشيدة ضمن إطار زمني واضح ومؤثرات قياس دقيقة.

ولا شك أن الدورة الأولى من استراتيجية حكومة دولة الإمارات التي أطلقناها في العام 2007 والتي استلهمناها من برنامج العمل الوطني الذي أساه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة اتسمت بتحقيق العديد من الإنجازات والنجاحات، كما لم تخل أيضاً من التحديات التي أثبتنا فيها أن العمل الحكومي القائم على التخطيط والمتابعة والأداء المتميز لا بد أن يثمر خيراً للوطن والمواطن.

واليوم ونحن نستعرض معكم أهم ملاحح الدورة الثانية لاستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2011 - 2013 فإننا نؤكد أن الدورة الجديدة جاءت لتبني على ما تراكم من نجاحات سابقة ولتستكمل مسيرة الإنجاز وفق المعطيات والمتغيرات الجديدة ولتساهم بشكل فعال في تحقيق رؤية دولة الإمارات 2021 عند احتفالها بيوبيلها الذهبي لعيد اتحادها الميمون.

وكما سترون من خلال استعراض ملاحح هذه الاستراتيجية فإن أولوياتنا الوطنية ما زالت ثابتة لم تتغير، حيث نسعى لتوفير أرقى مستويات الرخاء والرفاهية والعيش الكريم لمواطني دولة الإمارات، عبر الارتقاء بأنظمة التعليم والرعاية الصحية، والتركيز على التنمية الاجتماعية وتطوير الخدمات الحكومية بما يعزز من مكانة دولة الإمارات ويحقق رؤيتنا بأن نكون الأفضل دائماً على كوادرننا المخلصة وجنودنا المتفانين في خدمة الوطن.

وفقني الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد ... والسلام عليكم ورحمة الله..

محمد بن راشد آل مكتوم

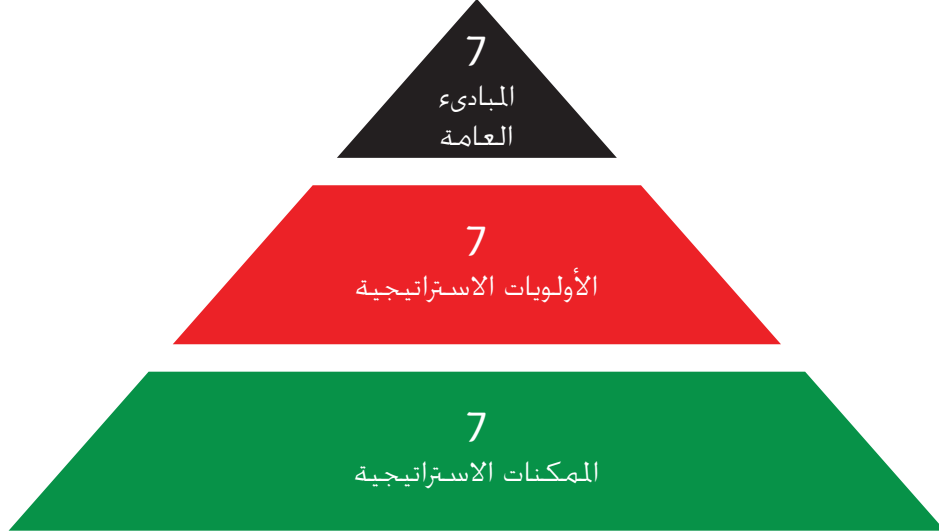


# مقدمة

# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رؤية الإمارات 2021 التي ترسم مستقبل الدولة وصولاً إلى اليوبيل الذهبي للاخاد. تستلهم هذه الرؤية مبادئ الآباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة وتسترشد ببرنامج العمل الوطني الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة.

تضع استراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2013-2011 الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021. وتشكل المادة الرئيسية التي تقوم على أساسها الجهات الاخادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية، وحتوي على سبع مبادئ عامّة وسبع أولويات استراتيجية وسبع مكنّات استراتيجية، وتنسّم الأولويات والمكنّات الاستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الاستراتيجية 2013-2011، وتتضمن تلك الأولويات والمكنّات توجهات رئيسية عامة بالإضافة إلى توجهات فرعية محددة تؤدي مجتمعة إلى تحقيق التوجه الرئيسي الذي تندرج حتة.



- حدّد **المبادئ العامة** السبعة الإطار العام للعمل الحكومي وتعد المرجعية الرئيسية في تطبيق كافة الأولويات والمكنّات الاستراتيجية
- وتمثّل **الأولويات الاستراتيجية** السبعة المحاور الأساسية التي تغطّيها أولويات حكومة دولة الإمارات على مدى الأعوام الثلاثة القادمة
- وأخيراً، تمثّل **المكنّات الاستراتيجية** السبعة الأدوات المتاحة للجهاز الحكومي والتي تهدف إلى تمكين الحكومة من تحقيق الأولويات الاستراتيجية



# المبادئ العامة للبلدء العامة



# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

تسعى استراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2013-2011 إلى ضمان أن يتم إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية للوصول إلى حكومة تركز على المواطن أولاً وتكون مسؤولة وفعالة تتسم بالمرونة والإبداع، وتتطلع إلى المستقبل.

وعليه، جاءت المبادئ العامة السبعة التي ستوجه عمل الحكومة في الفترة المقبلة كالآتي:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة وصياغة السياسات المتكاملة وإنفاذها
- تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وفيما بين الجهات الاتحادية
- تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المتعاملين
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات
- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستمر للأداء
- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية



# الأولويات الاستراتيجية الاستراتيجية

# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

- مجتمع متلاحح محافظ على هويته
- نظام تعليمي رفيع المستوى
- نظام صحي بمعايير عالية
- اقتصاد معرفي تنافسي
- مجتمع آمن وقضاء عادل
- بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة
- مكانة عالية متميزة



## مجتمع متلاحم محافظ على هويته

يشكل التلاحم المجتمعي والاستقرار الأسري والهوية الوطنية أهم أولويات حكومة دولة الإمارات. وبالتالي، ستعمل الحكومة على تعزيز التلاحم المجتمعي والمحافظة على الهوية الوطنية من خلال تأسيس بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف شرائح المجتمع وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، بالإضافة إلى ذلك ستقوم الحكومة بعملية التحول من نظام الرعاية الاجتماعية الحالي إلى نظام تنمية اجتماعية متكامل فيه السياسات الاجتماعية كافة.

تتلخص التوجهات الاستراتيجية الرئيسية التي ستتبنها حكومة دولة الإمارات حقيقياً لمجتمع متلاحم وحفاظاً على الهوية الوطنية فيما يلي:

- تعزيز التلاحم المجتمعي: من خلال تطوير استراتيجية للتلاحم المجتمعي، وتشجيع اندماج كافة الفئات في المجتمع، وتشجيع المراكز الاجتماعية المتكاملة
- تقوية الأسرة الإماراتية: عبر تشجيع الزواج بين مواطني الدولة، وتعزيز الاستقرار الأسري وزيادة الوعي بالقيم الأسرية، وتمكين المرأة الإماراتية
- المحافظة على الهوية الوطنية: من خلال تعزيز مقومات الهوية الوطنية، والمحافظة على اللغة العربية وتشجيع استخدامها ونشرها، والترويج لثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، وغرس قيم الاعتدال الديني والوسطية، وتشجيع والترويج للسمة الإماراتي الأصيل
- التحول من نظام الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية: ويشمل ذلك تطوير نظام الرعاية الاجتماعية، وضمان تكامل السياسات الاجتماعية، ورفع مستوى جودة الخدمات الاجتماعية
- تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين: من خلال ضمان حصول جميع المستحقين من المواطنين على السكن اللائق، وتشجيع تطوير أحياء سكنية متكاملة
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية: عبر تشجيع العمل التطوعي، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية على مستوى الأفراد والمؤسسات، وتطوير الإطار التنظيمي للجمعيات الأهلية والتعاونيات

## نظام تعليمي رفيع المستوى

تولي حكومة دولة الإمارات اهتماماً خاصاً لأجيال الغد، لذا ستقوم الحكومة بتطوير الأنظمة والمناهج والكوادر التعليمية بما يضمن خفض معدلات التسرب، ويطور معرفة ومهارات الطلبة، ويفرس قيم التعلم والعمل لديهم، وذلك لإعدادهم للحياة الجامعية، كما ستعمل الحكومة على تحسين جودة التعليم العالي بما يضمن تمتع الخريجين بالمهارات الملائمة لدفع عجلة النمو في الدولة.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية الرئيسية لحكومة دولة الإمارات فيما يتعلق بتطوير نظام تعليمي رفيع المستوى بما يلي:

- تطوير معرفة ومهارات الطلبة وتحسين جاهزيتهم للالتحاق بالتعليم العالي: من خلال تطبيق نظام حوكمة ملائم للنظام التعليمي في الدولة، وتحسين مستويات التعليم قبل المدرسي، وتطوير المناهج الدراسية وأساليب التقييم، وتعزيز إنتاجية وكفاءة الكوادر التعليمية والإدارية، وتحسين التجربة التعليمية، وتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في المدارس الحكومية والخاصة، وتطبيق الامتحانات الدولية الموحدة
- خفض معدلات التسرب وفرس قيم التعلم والعمل: ويشمل ذلك خفض معدلات التسرب، وتعزيز مشاركة أولياء الأمور والمجتمع في العملية التعليمية، وتشجيع الأنشطة خارج المنهج المدرسي، وتحسين نظم الإرشاد والتوجيه في المدارس، وتعزيز ثقافة التعليم الذاتي وقيم العمل والقيم التربوية، وتشجيع الثقافة والمنافسات الرياضية في المدارس والجامعات
- تحسين جودة التعليم العالي: من خلال تحديد أدوار الجامعات الحكومية والتنسيق فيما بينها، وتطوير مناهج التعليم العالي وطرق التدريس مع التركيز على الأبحاث التطبيقية، وتبني نظم الاعتماد الأكاديمي الدولية في الجامعات الحكومية والخاصة، وتشجيع برامج التواصل المجتمعي، وتنويع مصادر التمويل للجامعات الحكومية، وتعزيز فعالية نظام البعثات التعليمية



## نظام صحي بمعايير عالمية

تؤكد حكومة دولة الإمارات على ضمان حصول المواطنين والمقيمين على الخدمات الصحية الأولية، لذا ستعمل على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة في الدولة للوصول إلى المعايير العالمية، كما تسعى إلى الحدّ من الأمراض المرتبطة بنمط الحياة وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحيّة.

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية الرئيسية لحكومة دولة الإمارات نحو بناء نظام صحي بمعايير عالمية ما يلي:

- ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية: من خلال التأكد من توفر الخدمات الصحية في مناطق الدولة كافة، وتطوير وتطبيق نظام تأمين صحي شامل
- تقديم خدمات صحية بمستويات عالمية: من خلال تعزيز نظام الحوكمة في القطاع الصحي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتشخيص الطبي والعمليات الإدارية والاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص. وتبني نظم الاعتماد الدولي في كافة المستشفيات والجهات المقدمة للخدمات الصحية، ورفع معايير الترخيص للعاملين والمختصين في القطاع الصحي
- الحد من الأوبئة والأخطار الصحية: من خلال تشجيع تبني أسلوب حياة صحي والحد من الأمراض المرتبطة بنمط الحياة، وتعزيز الطب الوقائي، وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية

## اقتصاد معرفي تنافسي

ستواصل حكومة دولة الإمارات تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يعزز تنافسية الدولة ويطور بيئة أعمالها ويضمن حماية المستهلك. كما ستعمل الحكومة على رفع كفاءة ومرونة وإنتاجية سوق العمل، وتطوير قدرات القوى العاملة المواطنة وتعزيز قيادتها للاقتصاد، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الأعمال.

ستركز حكومة دولة الإمارات جهودها على التوجهات الاستراتيجية التالية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي التنافسي:

- **تعزيز مشاركة القوى العاملة المواطنة وتطوير قدراتها:** من خلال ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. ورفع مستويات مشاركة المواطنين في قوة العمل. وتعزيز قدرات وإنتاجية القوى العاملة المواطنة، وتطوير التدريب المهني، وتحسين وتفعيل برامج التوظيف، وتشجيع خلق المزيد من فرص العمل في الإمارات الشمالية
- **زيادة الكفاءة والمرونة والإنتاجية في سوق العمل:** من خلال تطوير التخطيط المتكامل للقوى العاملة، وتحسين سهولة التنقل ومرونة سوق العمل، والحد من الأنشطة الهامشية والوظائف منخفضة الإنتاجية، وتشجيع فرص العمل في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية
- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** من خلال وضع الإطار التشريعي الملائم لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير وتشجيع ريادة الأعمال
- **تعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية وتشجيع القطاعات الجديدة الناشئة:** من خلال تعزيز الإطار التشريعي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، ودعم القطاعات الحالية والناشئة ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية
- **استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها:** من خلال تطوير السياسات بما يسهل جذب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها



## اقتصاد معرفي تنافسي

- تطوير بيئة الأعمال: من خلال تسهيل ممارسة الأعمال في الإمارات كافة
- تنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية: ويتضمن ذلك تنويع هيكلية الصادرات والشركاء التجاريين الدوليين، وتشجيع القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة العالية من خلال سياسات حديثة وفاعلة
- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير: من خلال تشجيع حماية حقوق الملكية الفكرية، وتطوير قدرات البحث والتطوير بما يتلائم مع الأولويات الوطنية مع التركيز على تطوير الباحثين المواطنين في هذا المجال، وتوفير الحوافز، وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية في مجال الابتكار والبحوث التطبيقية، وإيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتمويل البحوث، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات للبحوث التي أجريت في الدولة ونشرها
- ضمان حماية المستهلك: من خلال تطوير سياسات حماية حقوق المستهلك



## مجتمع آمن وقضاء عادل

تسعى حكومة دولة الإمارات إلى الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من أيّ خطر يهدّده في جميع الأوقات، كما تعمل على توفير الطمأنينة والحدّ من معدّلات الجريمة، وتأمين الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، كما تسعى إلى ضمان حقوق الأفراد والمؤسّسات من خلال نظام قضائي عادل وفاعل.

وتتلخص التوجهات الرئيسية لحكومة دولة الإمارات في سعيها نحو مجتمع آمن وقضاء عادل فيما يلي:

- الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته وضمنان الجاهزية للطوارئ؛ من خلال ضمان الأمن الوطني، والحفاظ على السلامة العامة، وتعزيز جاهزية نظام الطوارئ، ومراقبة الحدود والمنافذ، بالإضافة إلى تعزيز السلامة المرورية وتقليل معدّلات حوادث الطرق
- رفع كفاءة وفعالية النظام القضائي؛ من خلال تحسين حوكمة النظام القضائي، وجذب الكفاءات القضائية والخبرات القانونية والتركيز على التوطين، وتحسين الخدمات القضائية من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات، وتعزيز التفتيش القضائي، وتبني أنظمة بديلة للتقاضي، وإنشاء المحاكم المتخصصة وتطوير قدرات القضاة والعاملين بها



## بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة

ستعكف حكومة دولة الإمارات على ضمان استدامة البيئة وحمايتها، والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما ستركز على الأولويات البيئية الوطنية والعالمية من خلال الحد من نسب التلوث، وصون النظم الإيكولوجية في الدولة، ونشر الممارسات الصديقة للبيئة، كما ستحقق تكامل بنيتها التحتية الاستراتيجية وتضمن الاستغلال الأمثل لها.

وستساهم التوجهات الاستراتيجية التالية في إنجاح مساعي حكومة دولة الإمارات إلى تحقيق استدامة البيئة والبنية التحتية:

- **الاستجابة الفعالة للتغير المناخي والمخاطر البيئية:** ويشمل ذلك التكيف مع والحد من تأثير التغير المناخي، وضمان تطبيق الإمارات لالتزاماتها الدولية في المجال البيئي، وضمان الاستجابة الفعالة للتحديات البيئية في الدولة، وتعزيز الأمن الغذائي
- **المحافظة على الموارد الطبيعية وتشجيع تنوع النظم الإيكولوجية:** من خلال ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع استخدام المصادر البديلة والمتجددة للطاقة، وضمان استدامة المياه، وحماية ورعاية الثروات المائية والنباتية والحيوانية
- **تأمين بيئة صحية نظيفة وخفض نسب التلوث:** ويتضمن ذلك تقليص البصمة الكربونية، ووضع القوانين والتشريعات للحد من التلوث البيئي، ووضع منهجية وقائية فيما يخص إنتاج النفايات ومعالجتها، بالإضافة إلى تشجيع ثقافة وممارسات صديقة للبيئة
- **الاستغلال الأمثل والمتكامل للبنية التحتية الاستراتيجية وتشجيع تطوير وسائل نقل متعددة عبر الإمارات:** من خلال تنسيق وتنظيم وسائل النقل بكافة أنواعها (البري والبحري والجوي) بما يكفل كفاءتها عبر الإمارات، وتوحيد المعايير الخاصة بالبنية التحتية للنقل عبر الإمارات

# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

## مكانة عالمية متميزة

ستواصل حكومة دولة الإمارات العمل على تطوير وتعزيز مكانتها العالمية المتميزة من خلال إبراز المركز الإيجابي لدولة الإمارات محلياً وإقليمياً ودولياً في المجالات كافة.

لذا، ستسلط حكومة دولة الإمارات الضوء على مكانتها العالمية المتميزة من خلال سلسلة من التوجهات الاستراتيجية ويشمل ذلك:

- تطوير وتعزيز المكانة العالمية لدولة الإمارات: من خلال تعزيز دور السفارات والقنصليات، وتعزيز دور السياسة الخارجية للدولة في دعم التوجهات الاستراتيجية للحكومة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، وضمان التوافق بين الجهات الحكومية والسياسة الخارجية للدولة والتزاماتها الدولية، وتفعيل دور دولة الإمارات وتمثيلها في المنظمات الدولية والإقليمية، وضمان التمثيل الفعال للدولة في مجال المساعدات الإنسانية
- إبراز المركز الإيجابي لدولة الإمارات على الساحة الدولية: من خلال متابعة ترتيب دولة الإمارات في المؤشرات الدولية والعمل على تحسينها، ورصد ومتابعة وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والمحافظّة على صورة إيجابية لدولة الإمارات فيها، ومتابعة تعزيز جهود الدولة ومبادراتها في مجال حماية حقوق العمال ومكافحة الاتجار بالبشر، وتحقيق نجاحات عالمية على مختلف الأصعدة (الحكومة، الرياضة، الثقافة...)



# الممكّنات الاستراتيجية الاستراتيجية

# ملاحح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2013-2011

- موارد بشرية مؤهلة
- خدمات تتمحور حول المتعاملين
- إدارة مالية كفؤة
- حوكمة مؤسسية رشيدة
- شبكات حكومية تفاعلية
- تشريعات فعالة وسياسات متكاملة
- اتصال حكومي مؤثر



## موارد بشرية مؤهلة

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في تطوير الموارد البشرية والأنظمة والعمليات المتعلقة بها ضمن إطار استراتيجية شاملة تهدف الى وضع نظام تخطيط فعال للموارد البشرية يكفل بناء القدرات والمهارات بما يضمن المحافظة على الكفاءات البشرية المؤهلة وخصيختها.

وستركز جهود حكومة دولة الإمارات في تنمية موارد بشرية مؤهلة وفقاً للتوجهات الاستراتيجية التالية:

- وضع استراتيجية شاملة للموارد البشرية في حكومة دولة الإمارات: وتطوير العمليات والأنظمة الخاصة بالموارد البشرية
- وضع نظام تخطيط فعال للموارد البشرية: من خلال تطوير قدرات تخطيط الموارد البشرية بما في ذلك بناء قاعدة بيانات شاملة للموارد البشرية، وزيادة نسبة التوطين في الجهات الاتحادية، والارتقاء بسمعة الحكومة الاتحادية كبيئة مفضلة للعمل
- المحافظة على الكفاءات البشرية المؤهلة وخصيختها: ويتضمن ذلك إيجاد بيئة مؤسسية قائمة على التحفيز والابتكار، وتعزيز ثقافة الأداء وربط التقييم بالإنجاز، وتطوير آليات تخطيط المسار الوظيفي
- بناء قدرات الموظفين ومهاراتهم: من خلال وضع أطر شاملة للتدريب والتطوير، وتوفير دورات تدريبية في المهارات الإدارية العامة، وتطوير وتوفير دورات تدريبية تخصصية في مجالات مختلفة، وتعزيز القدرات القيادية لدى موظفي الحكومة الاتحادية

## خدمات تتمحور حول المتعاملين

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في التركيز على المتعاملين وفهم حاجاتهم في مجال الخدمات الحكومية؛ بحيث يتم تصميم كافة الخدمات الحكومية وإعادة هندستها وتبسيطها وتسريعها لتلبي كافة حاجات مختلف فئات المتعاملين وتوقعاتهم وتقديمها عبر قنوات مبتكرة وفاعلة، بما يناسب متطلباتهم ويضمن حصولهم على خدمات ميسرة ذات جودة عالية.

وفي هذا الإطار، ستركز حكومة دولة الإمارات من خلال كافة جهاتها الخدمية على:

- تقديم خدمات حكومية متميزة وسلسلة؛ من خلال تسريع عملية التحول نحو الحكومة الإلكترونية، وتطوير تصنيف فئات المتعاملين، وتمكين المتعاملين من الحصول على الخدمات الحكومية عبر قنوات مبتكرة وفاعلة وملائمة، وتحسين وتبسيط الإجراءات والعمليات بهدف توفير خدمات حكومية متميزة وسريعة، بالإضافة إلى تحقيق التكامل في تقديم الخدمات الحكومية



## إدارة مالية كفؤة

ستعمل حكومة دولة الإمارات على ضمان استدامة مواردها المالية من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية والأصول الحكومية وزيادة إيراداتها. كما ستعمل على تحديث الأنظمة والإجراءات المالية الحكومية وتعزيز شفافيتها ومرونتها ضمن إطار حوكمة ملائم وفعال.

وستعمل حكومة دولة الإمارات على تحقيق إدارة مالية كفؤة من خلال التوجهات الاستراتيجية التالية:

- ضمان استدامة الموارد المالية للحكومة وزيادة إيراداتها: ويشمل ذلك ضمان توافق توزيع الموارد المالية مع الأولويات الاستراتيجية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية والأصول الحكومية، وتعزيز فعالية الخدمات الادارية وزيادة كفاءتها، والبحث عن مصادر وفرص لتنمية الإيرادات، ووضع إطار للتخطيط المالي بعيد المدى، وتخطيط احتياجات المصروفات الرأسمالية على المدى البعيد
- تحديث الأنظمة المالية الحكومية: من خلال تحديث الإجراءات والأنظمة المالية، وتطوير آليات وضع وتنفيذ الميزانية، وتعزيز المرونة المالية للجهات الاتحادية ضمن إطار حوكمة ملائم
- تعزيز شفافية الأنظمة المالية: ويتضمن ذلك تحديث وتوحيد معايير المحاسبة المالية لدى الجهات الاتحادية، وتطوير ورفع كفاءة التقارير المالية، وتعزيز مصداقية ودقة المعلومات المالية



## حوكمة مؤسسية رشيدة

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في تطوير نظم الحوكمة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية وتطوير هياكل تنظيمية مرنة تتميز بكفاءة عالية بالإضافة الى التركيز على اللامركزية ومنح الجهات الحكومية المزيد من الصلاحيات والمرونة بهدف تعزيز الكفاءة في إدارتها وذلك ضمن أطر حوكمة ملائمة ومرنة.

وعليه، ستتبنى حكومة دولة الإمارات مبدأ الحوكمة المؤسسية الرشيدة من خلال:

- تعزيز أنظمة الحوكمة: من خلال تحسين البنية التنظيمية والأطر المؤسسية للحكومة، وتحسين نظم الحوكمة في الجهات الاتحادية (الهياكل التنظيمية، حوكمة مجالس الإدارة، إلخ...)، وتعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة



## شبكات حكومية تفاعلية

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات الاتحادية، وفيما بين الجهات الاتحادية والمحلية، بالإضافة الى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية.

ستبني حكومة دولة الإمارات شبكات حكومية تفاعلية وفق التوجهات الاستراتيجية التالية:

- تعزيز آليات التكامل والتعاون في ما بين الجهات الحكومية: من خلال تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل بين الجهات الاتحادية، وزيادة فعالية مجالس التنسيق الاتحادية المحلية، وضمن تطبيق السياسات ذات الأولوية الوطنية في المناطق الحرة
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية عبر أطر تنظيمية ملائمة: ويتضمن ذلك تطوير إطار مؤسسي للشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز الإطار التنظيمي لتأسيس وعمل الجمعيات الأهلية

## تشريعات فعالة وسياسات متكاملة

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في التركيز على تسريع وتطوير كفاءة العملية التشريعية بهدف إصدار تشريعات عالية الجودة. بالإضافة إلى اعتماد منهجية متكاملة لصياغة السياسات استناداً إلى بيانات وإحصائيات وأدلة مدروسة بالتشاور مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق التكامل. والعمل على إنفاذها من خلال آليات متابعة مناسبة.

و تحقيقاً لذلك ستركز حكومة دولة الإمارات جهودها في العمل وفق التوجهات الاستراتيجية التالية:

- تطوير كفاءة الإجراءات التشريعية وضمان جودة التشريعات: من خلال تسريع الدورة التشريعية، وضمان جودة التشريعات والقوانين واللوائح، وتطوير عمليات التشاور أثناء صياغة وإعداد القوانين والتشريعات، ومراجعة القوانين والتشريعات واللوائح
- التركيز على تكامل السياسات: ويشمل ذلك ضمان موافمة واتساق السياسات القطاعية المختلفة، وتقييم أثر السياسات المقترحة على القطاعات المختلفة، وتشجيع ثقافة التحليل الإحصائي ووضع السياسات استناداً إلى الحقائق والأدلة، وتشجيع مشاوره الأطراف المعنية في عملية وضع السياسات الحكومية
- تحسين جودة البيانات والإحصائيات ودعم آليات صنع القرار: من خلال تطوير نظام وطني للإحصاء وقاعدة بيانات إحصائية شاملة، وتيسير تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية



## اتصال حكومي مؤثر

تتلخص أهم توجهات السياسات العامة لحكومة دولة الإمارات في هذا المجال في الاستفادة الفعالة والمثلى من كافة قنوات الاتصال لبناء علاقة تفاعلية مع المجتمع ومع وسائل الإعلام تقوم على مبدأ الشفافية وتدفق المعلومات. بالإضافة إلى بناء هوية حكومة موحدة ورسائل إعلامية واضحة. كما سيساهم الاتصال الحكومي المبني على البحوث والحقائق واستطلاعات رأي المجتمع في دعم عملية صنع القرار ووضع السياسات وتطوير الاستراتيجيات وتنفيذها.

وستركز جهود حكومة دولة الإمارات في مجال الاتصال الحكومي المؤثر نحو التوجهات الاستراتيجية الرئيسية التالية:

- تعزيز حضور حكومة دولة الإمارات ومصداقيتها: من خلال الاستخدام الأمثل والفعال لكافة قنوات الاتصال الحالية والجديدة للوصول إلى جميع فئات الجمهور، وضمان اتصال حكومي مبني على الحقائق والمبادرة في التعامل مع وسائل الإعلام
- تطوير هوية مؤسسية موحدة للحكومة الاتحادية: عبر تطوير وتطبيق معايير موحدة للهوية المؤسسية لحكومة دولة الإمارات
- تعزيز دور الاتصال الحكومي في وضع السياسات وتغيير الثقافة المؤسسية: من خلال استخدام الاتصال الحكومي كمدخل في عملية وضع السياسات وتطوير الاستراتيجيات، وتعزيز دور الاتصال الحكومي في دعم تنفيذ السياسات الحكومية، وتفعيل أدوات الاتصال الداخلي، وبناء قدرات ومهارات وأنظمة الاتصال

[www.uaecabinet.gov.ae](http://www.uaecabinet.gov.ae)